مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy
&
Globalization

أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي

The Impact of the Announced Development Programs in Algeria on the Indicators of Sustainable Development in its Economic Segment

د. وليد لطرش–المركز الجامعي مرسلي عبد الله–تيبازة– الجزائر

أ. محمد بوخاري♦–جامعة زيان عاشور –الجلفة– الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/06/05	تاريخ القبول:2019/07/15	تاريخ النشر:2019/09/01

الملخص	الكلمات المفتاحية
في الجزائر شهدت التنمية المستدامة اهتماما بالغا من خلال الاصطلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الحكومة والتي عاقبت ارتفاع أسعار النفط في الألفية الجديدة. وكان حصاد هذا الاهتمام تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية بالدرجة الأولى، فضلا عن وضع استراتيجيات وتشريعات وإنشاء الهيئات الخاصة بالتنمية المستدامة. رغم هذه الانجازات يواجه الاقتصاد الجزائري مجموعة من التحديات تتمثل أساسا في إصلاح الجهاز المصرفي وتعثر الخوصصة، ناهيك عن ضعف تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. على هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية إلى ربط التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة مع ما حققته الجزائر في الألفية الجديدة، كما تعالج الأهداف التي تسعى إليها الجزائر في سبيل تحقيق النمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات.	التنمية المستدامة؛ التنمية الاقتصادية؛ مؤشرات التنمية الاقتصادية؛ برامج التنمية؛ الأهداف والتحديات.

Abstract	Keywords
In Algeria Sustainable development Great importance from Through reformations the economic and social by the Algerian government And punished Which rising oil prices in the new millennium. Resulted in this interest the achievement of macro-economic balances primarily, In addition to the depositing of strategies and regulations And the creation of organizations of sustainable development. In front of these achievements the Algerian economy is facing Range of challenges Are mainly in the reform of the banking system, The faltering of privatization in addition to the weakness competitive of the Algerian Economic Enterprise. On this basis, This research paper aimed Linking the economic development by related indicators sustainable development Algeria with what has been achieved in the new millennium, It also dealt with the objectives of the Algeria To achieve economic growth Outside of the oil sector.	Sustainable Development; Economic development; indicators the economic development; development Programs; Goals and challenges.

♦المؤلف المرسل: محمد بوخاري، الإيميل:mohboukhari76@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مفهوما حديثا يعنى بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالدرجة الأولى، ليرتكز على فلسفة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية التي تتجاوب وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع. ليكون أول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (CNUED)الذي انعقد في "ريو دي جانيرو، البرازيل"، في الفترة 3-14 حزيران/ يونيه 1992، الذي تم فيه الإعلان عن مجموعة من المؤشرات الرقمية التي تشكل أجندة العمل التنموي الشامل للألفية وتساهم في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة، مفصلة في ثلاث محاور رئيسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. لتصبح عملية مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم الأخرى.

من المحاور الأساسية للتنمية المستدامة نجد التنمية الاقتصادية التي تعنى بتقدم المجتمع في جميع نواحي الحياة، خاصة ما تعلق الأمر باستنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج وإنماء المهارات والطاقات البشرية، لتنطوي على تحريك الطاقات المحلية الكامنة في المجتمع وتوجيهها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت قيد الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية النادرة المتمثلة في الموارد البشرية الماهرة والموارد المالية والطبيعية المحدودة من أجل تحقيق أقصى المنافع الممكنة لكافة أفراد المجتمع.

1.1 مشكلة الدراسة: عزز تواجد مؤشرات التنمية المستدامة من جهود الدول خاصة النامية منها في تحقيق نتائج إيجابية من سنة لأخرى خاصة ما تعلق بجانب التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. إن الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة أخذت على عاتقها جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع مطلع الألفية زامنت وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد تمثلت هذه الإصلاحات في ثلاث برامج رئيسية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001- 2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 -2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014. بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تمكنت البرامج التنموية المعلنة في الجزائر من تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي؟

2. 1 فرضيات البحث: تتمحور الفرضية الرئيسية للبحث فيما يلي:

تعتبر التنمية المستدامة النموذج التنموي المثالي لخلق الثروة والتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد أقرب إلى المساواة.

3. 1 منهجية البحث: تقوم الدراسة على منهجين أساسيين:

- **المنهج الأول:** وصفي تحليلي، حيث سنقوم بسرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة من مفاهيم، والأبعاد والمؤشرات، مع التركيز على مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزء من النموذج الكامل للتنمية المستدامة.
- **المنهج الثاني:** تطبيقي، حيث أننا سنحاول إسقاط المفاهيم التي تم التطرق إليها في الدارسة النظرية على الجزائر باعتبارها تسعى إلى تبني نموذج التنمية المستدامة في بعده الاقتصادي أكبر منه في الأبعاد الأخرى.

2. التنمية المستدامة_ مفاهيم أساسية.

2 .1 تعريف التنمية المستدامة: مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها ووجهة نظرها فقد عرفت"**بالتنمية المتجددة والقابلة للاستمرار**"، " **التنمية التي لا تتعارض مع البيئة**" و" **التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية**"، غير أن هذه التعاريف تفتقد للعمق النظري والتحليلي، لذا سنركز على التعاريف التي تتسم بالمرجعية.

- تعتبر رئيس وزراء النرويج"جرو هارلم برانتلاند" أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987في تقرير مستقبلنا المشترك، للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. [1] وعرفت "جرو هارلم برانتلاند" التنمية المستدامة بأنها "**التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**". [2]
- أما الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة فقد عرف سنة 1980 التنمية المستدامة بأنها "**التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع**" . [3]
- عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في"ريو دي جانيرو"سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها "**ضرورة إنجاز الحق في التنمية التي تحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**"، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. [4]
- كما يرى مجلس منظمة الأغذية والزراعية (FAO) التنمية المستدامة بأنها "**إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة**". [5]
- حسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان (الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) فإن التنمية المستدامة هي"**السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها**". [6]

إن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

2 .2 أهداف التنمية المستدامة:

نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، عام 1996، تقريرا بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرون"دور التعاون من أجل التنمية".واختارت فيه ثمانية أهداف للتنمية المستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات، والتي صفها "ميشل كامد يسو" الذي كان يشغل حينئذ منصب الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، هذه الأهداف بأنها: " ثمانية تعهدات للتنمية المستدامة " [7]. نشير هنا أن الدول العربية تبنت بالإجماع إعلان الألفية وأكدت على ضرورة الالتزام بهذا الإعلان الذي حمل جل تطلعات الإنسان الأساسية، والتي عرفت بالأهداف الثمانية للتنمية المستدامة والمحددة بأرقام وأطر زمنية. وهذه الأهداف هي كالآتي: [8]

أ. **القضاء على الفقر والجوع الشديدين**: ويتعلق الأمر بـ:

- خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا إلى النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- خفض نسبة الذين يعانون من الجوع (سوء التغذية) إلى النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.

ب. **تحقيق التعليم الابتدائي الشامل**: ويتعلق الأمر بـ:

- تمكين جميع الأطفال سواء كانوا فتيانا أو فتيات من إكمال المقرر الدراسي الكامل لمرحلة التعليم الابتدائي قبل حلول 2015.

ج. **تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة**: ويتعلق الأمر بـ:

- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015.

د. **خفض نسبة وفيات الأطفال**: ويتعلق الأمر بـ:

- إنقاص معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990 إلى 2015.

هـ. **تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)**: ويتعلق الأمر بـ:

- إنقاص نسبة الوفيات بين الأمهات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 إلى 2015.

و. **مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا والأمراض الأخرى**: ويتعلق الأمر بـ:

- إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الملازمة لخفض عدد الأشخاص المصابين بـ (الإيدز) بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس انتشاره.
- إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس حدوثها.

ز. **ضمان الاستدامة البيئية:** ويتعلق الأمر بـ:

- دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.
- خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال إلى النصف، بحلول 2015.
- تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة)، بحلول عام 2020.

ح. **تطوير الشراكة العالمية للتنمية:** ويتعلق الأمر بـ:

- تطوير النظام التجاري والمالي والعمل على الانفتاح الاقتصادي، ويشمل ذلك الالتزام بالحكم الراشد وتخفيض نسب الفقر على المستوى الوطني والدولي.
- دعم برامج تخفيف وطأة الديون، والرفع من سقف المساعدات الإنمائية للدول الملزمة بتخفيض الفقر.
- تأمين الحصول على الأدوية الأساسية للدول النامية بتكلفة معقولة، وذلك بتعاون مع شركات الأدوية.
- تعميم فوائد التقنيات الحديثة لاسيما المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

2 .3 أبعاد التنمية المستدامة:إن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا .أي أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث أبعاد رئيسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

2 .3 .1 البعد البيئي: أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى أن يكون هناك قناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية. [9]ذلك أن فلسفة التنمية المستدامة تقوم على حقيقة مفادها أن استنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلبا على التنمية.

2 .3 .2 البعد الاجتماعي: إن ضعف الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في إستراتيجيات التنمية المستدامة كان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية، ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، لذا تزايدت الدعوات إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر والتهميش، وأصبحت ضرورة الانشغال بالجوانب البشرية أمر ضروري من خلال تلبية حاجاتهم وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل (المادي، والمعنوي). [10]

2 .3 .3 البعد الاقتصادي: تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناءا على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة، وتدور العديد من النقاشات حول الانعكاسات السلبية لهذا النمو إلى جانب سوء تخصيص الموارد وسوء استخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة واستنزاف بعض الموارد ونضوب موارد أخرى وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الإنسان.

وقد أصبح التساؤل ملح في هذا الإطار هو: ما هو أفضل أسلوب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والايكولوجية على امتداد الزمن لضمان الاستدامة والعدالة بين الأجيال؟

وحاول العديد من الاقتصاديين الإجابة على هذه التساؤلات من خلال السعي نحو دمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية وذلك بالتركيز على ضرورة التخطيط من أجل تحديد الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تدعيم قيم المشاركة والعدالة الاجتماعية التي تهدف إلى تضييق الفجوة في مستويات المعيشية بين الأغنياء والفقراء. (11)

3. مؤشرات التنمية المستدامة: المؤشر هو عبارة "عن إحدى البيانات أو المعطيات، التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة، وذلك خصوصيتها، وأهمية ما تمثله قيمتها". كما يعتبر "أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة". أوهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار" وهو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما.

إسنادا إلى قرار مجلس الوزراء العرب المعني بالبيئة وبإنشاء مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية عام 2004اجتمع الخبراء العرب في القاهرة في عام 2005 لوضع حزمة مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتم الاتفاق على مجموعة المؤشرات، كما تم تحضير المبادئ التوجيهية والمنهجيات وترجمتها إلى اللغة العربية واعتمادها من قبل البلدان العربية. وفي 2012 تم وضع المبادئ التوجيهية والمنهجيات لمؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية والمؤلفة من ثلاث فئات أساسية موضحة في الجدول رقم (2): (12)

الجدول رقم (01): مؤشرات التنمية المستدامة.

المؤشرات البيئية	**المخاطر الطبيعية**	**الغلاف الجوي**	**الأراضي الزراعية**	**البيئة والسياحة البحرية**	**المياه**	**التنوع البيولوجي**
المؤشرات الاجتماعية	**الفقر**	**الحكم**	**الصحة**	**التعليم**	**التركيبة السكانية**	**السلام والأمن**
المؤشرات الاقتصادية	**التنمية الاقتصادية**	**الشراكة العالمية**	**أنماط الاستهلاك والإنتاج**			

المصدر: الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): **مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وربطها مؤشرات التنمية المستدامة العالمية**، الأردن ، سبتمبر 2018. يمكن تحميل الوثيقة من الموقع التالي:
https://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013s5sdi.pdf

4.مضمون برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

4 .1 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004): برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004، خصص له غلاف مالي قدره **525** مليار دينار، والذي تركز على التنمية المحلية وإنجاز الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 8,95 % لدعم الإصلاحات الاقتصادية. [13] ليشمل البرنامج خمس مجالات رئيسية تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول(02): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي. الوحدة مليار د ج

برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001– 2004			البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005– 2009.		
القطاعات	القيمة المخصصة	النسبة%	القطاعات	القيمة المخصصة	النسبة%
دعم الإصلاحات	47	8.95	تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
الفلاحة والصيد البحري	65	12.38	تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
التنمية المحلي	113	21.52	دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الأشغال الكبرى	210	40.00	تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
الموارد البشرية	90	17.14	تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
الإجمالي	525	100	الإجمالي	4202.7	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،"**تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الجزائر**، 2001، ص87.**والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009**، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص6.

4 .2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009): خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ **4202.7** مليار دينار. وتم من خلاله تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع. ومن بين هذه المشاريع الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية ....الخ. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في:

- تطور البنية التحتية الاقتصادية.
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجية الإعلام و الاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث القيمة والتي بلغت في شكله المالي 4202.7 مليار دينار جزائري، وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة الجزائر استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر في بداية 2001، حيث شمل في مضمونه القطاعات المبينة في الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البرنامج أعطى اهتماما لتحسين ظروف معيشة السكان وخصص له أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك بمبلغ أكبر من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم يليه تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري.

4 . 3 توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014): برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، والذي يندرج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ: **286** مليار دولار أي ما يعادل **21214** مليار دينار جزائري، حيث تم تقسيم جل قيمته على مختلف القطاعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والقطاعات غير إنتاجية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على مختلف مظاهر التخلف، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في مختلف القطاعات، وتلبية حاجات المواطن من (مسكن، أمن، صحة.....). ومضمون أهم هذه القطاعات موضحة في الجدول رقم (4).[14]

الجدول رقم (03): مضمون المخطط الخماسي 2010-2014 بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والغير إنتاجية. الوحدة مليار د ج

القطاعات الإنتاجية	المبلغ المخصص	النسبة%	القطاعات غير إنتاجية	المبلغ المخصص	النسبة%
الفلاحة والري	2000	9,42	القطاع الداخلي	895	4,21
التجارة	39	0,18	التربية الوطنية	852	4,01
البيئة والتهيئة العمرانية	500	2,35	التعليم العالي	868	4,09
النقل	2816	13,27	الصحة والسكان	219	1,03
الأشغال العمومية	3100	14,61	البحث العلمي	100	0,47
الصيد البحري والموارد المائية	308.2	1,45	الشباب والرياضة	1130	5,32
الطاقة والمناجم	350	1,64	الاتصال، الثقافة، الشؤون الدينية	322	1,51
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات	150	0,70	التعليم والتكوين المهني	200	0,94
			السكن والعمران	3700	17,44
			قطاع العدالة	379	1,78
			قطاع المجاهدين	19	0,08
			قطاع العمل والضمان الاجتماعي	40	0,18

source : www. Premier-ministre.gov.dz,le plan quinquennal 2010-2014.

لقد اعتبرت هذه البرامج بداية للإقلاع الحقيقي سواء من حيث تلبية حاجات المواطن الأساسية من تكوين وصحة ورفاهية والعيش الكريم، أو الإقلاع الاقتصادي الذي يحرر الإرادة الوطنية والتبعية للمحروقات، الأمر الذي لم يجسد في الواقع رغم المبالغ المخصصة لهذه المخططات إلا أن ما حققته هذه البرامج كان متواضعا وغير كافي.

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الميزانية العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب.

5 . تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

5 .1 تطور الاقتصاد الجزائري: عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية...، حيث انتهجت الجزائر مع مطلع الستينات إلى غاية منتصف الثمانينات إستراتيجية قائمة على النهج الاشتراكي للتنمية وفقا لقاعدة احتكار الدولة لجل الأنشطة الاقتصادية، والتي ركزت على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، حيث قام هذا النهج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية التي أطلقتها الجزائر غداة هذه الفترة، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداءً من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر ابتداءً من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه.

حيث رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي مست جل النشاطات الاقتصادية، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (برامج التعديل والتكيف الهيكلي).

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف وما زال مستمرا إلى يومنا هذا، وذلك من خلال ما نلمسه من إصلاحات ومشاريع استثمارية التي أطلقتها الدولة، ممثلة في ثلاث برامج رئيسية تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014.

2.5 تطور المؤشرات الدالة على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2014: هي جملة المؤشرات التي تعبر على جهود الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد، والمعبر عنها بمجموعة من الإحصائيات والبيانات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية المستدامة. والتي تسهم بقدر كبير في تقييم الطرح التنموي للجزائر للألفية الحديثة.

1.2.5. مؤشرات البنية الاقتصادية: جرت العادة على استخدام المؤشرات الاقتصادية في تحديد أهداف التنمية وقياس التقدم المحرز، حيث كان نمو الدخل الفردي الهدف الرئيسي للتنمية، غير أن الأمر لم يعد كذلك، إذ أن بيانات المجاميع الاقتصادية الكلية تحجب أوجه التفاوت بين الفئات، كما أنه تم الإقرار بأن ثمة أهداف أخرى، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وحماية البيئة في عملية التنمية الاقتصادية ، والنهوض بمؤسسات الحكم والتي لا

تقل أهمية في تحقيق تنمية مستدامة، ومع ذلك ينبغي التأكيد على أهمية الاستناد إلى مبادئ اقتصادية كنقطة انطلاق لتحقيق التنمية المستدامة.

أ. تطوير وتنويع النسيج الصناعي: يوضح الجدول رقم (4) تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2011. والملاحظ أن القطاع الصناعي العام في انخفاض مستمر حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع القطاع الصناعي العام في جل سنوات الدراسة، كما أن قطاع الصناعي الخاص لا يشارك في النمو الاقتصادي العام للبلاد وذلك مع بداية سنة 2008. وفي هذا الشأن فإن الجزائر مدعوة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص أكثر فأكثر بالإضافة إلى تطوير النسيج الصناعي العام ليواكب التحولات العالمية والتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا الميدان، بهدف تغطية الطلب المحلي وتنويع الصادرات مستقبلا.

الجدول رقم (04):معدل النمو لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2011).

الوحدة(%)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6	-2,6	-3.3	-3,4	-6,0	-6,0
قطاع الزراعة	-5	13,2	-1,3	19,7	3	2	5	5	-5	20	6	10,3	7,2	8,2	2,5
قطاع الصناعي العام	-1,9	-1,3	-1	-3,3	-1,3	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	0,7	-2,5	3.8	5,1	4,0	3,8
قطاع البناء و الأشغال العمومية	5	2,8	8,2	5,5	8	7,1	11,6	9,8	9,8	8,7	6,6	5,2	8,2	6,8	6,8
النمو الاقتصادي	2,2	2,59	4,7	6,9	5,19	5,09	2	3	2,4	2,1	3	2,9	3,4	2,8	3,8
النمو خارج قطاع المحروقات	1,2	5,5	5,3	6	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3	5,9	6,2	7,2	7,3	5,7

المصدر: معطيات بنك الجزائر (التقارير السنوية)+ معطيات البنك الدولي

Algeria: Statistical Appendix Appendix International Monetary Fund Country Report No. 12/21 2012. P6.

ب. نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي: لا يقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية الاقتصادية فحسب بل يتعداه للتقدم الحاصل في التنمية البشرية والاجتماعية للمجتمع.

عرف هذا المؤشر فترة من الارتفاع، والذي بلغ في متوسطه (25,22%) سنويا للفترة الممتدة من 2000 و2008، ليعرف المؤشر بعدها انخفاضا في سنة 2009 مدفوعا بانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والمسجلة في الربع الرابع من سنة 2008، ليعاود المؤشر حالة الارتفاع في الفترة الممتدة من 2010 و2012 الذي وصل في متوسط نموه إلى (12,72%) سنويا، والمرتكز أساسا على الاستقرار النسبي في مستوى سعر برميل البترول في سنة 2012 (111دولار). إلا أن تراجع أسعار البترول أفقد الجزائر من مداخيل مهمة انعكست على انخفاض هذا المؤشر في سنة 2013 و 2014.

الشكل رقم (01): نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)

الوحدة (دولار)

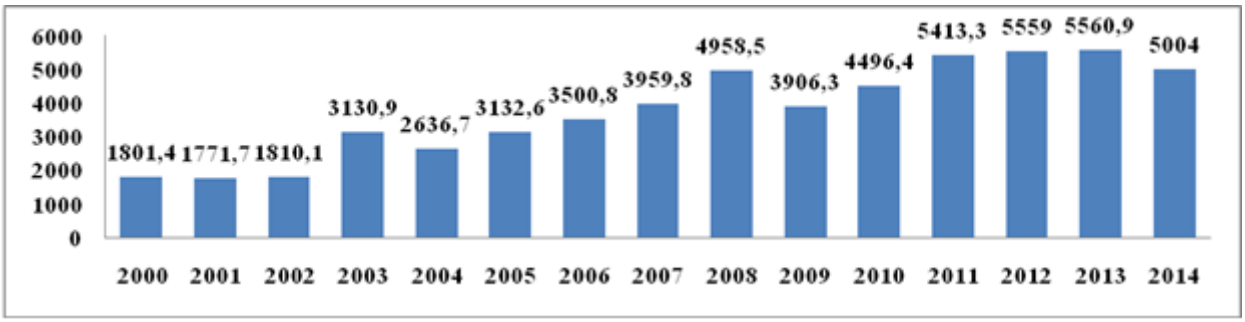

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر+ الديوان الوطني للإحصاء،الجزائر.

ج. نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: كما هو معلوم فإن هذا المؤشر يفيد في قياس نية الدولة لتسريع عجلة التنمية والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم(02): نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي المحلي للفترة (2000-2012) (%)

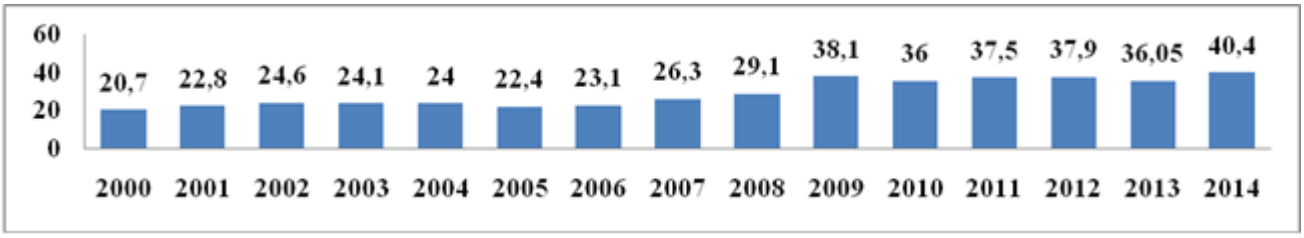

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر+ الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر.

عرف هذا المؤشر ارتفاع من 20,70% في سنة 2001 إلى 31,42% في سنة 2012. وشكلت سنة 2013 الاستثناء بانخفاض المؤشر إلى أقل من 36,1% نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أن جل ما جاء في هذا المؤشر يفسر بإطلاق الجزائر لثلاث برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

ه. إجمالي الادخار (صندوق ضبط الإيرادات): يقيس هذا المؤشر ندرة الموارد المالية للدولة (الخزينة العمومية) والموجهة أساس للاستثمار ولدفع عجلة التنمية مستقبلا. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن إجمالي الادخار المعبر عنه بصندوق ضبط الإيرادات لدى الخزينة العمومية، يعرف ارتفاع متواصل من سنة إلى أخرى وذلك إذا مستثنينا سنة 2009 التي عرفت عندها أسعار البترول انخفاض واضح في الربع الرابع ليصل إلى 62 دولار للبرميل، وهو ما أثر على إجمالي الادخار الوطني لنفس السنة، كما سجلت أكبر نسبة ارتفاع في سنة 2005 قدرت بـ: 41,89% ، وشكلت الثلاث السنوات الأخيرة من الدراسة انخفاض معتبر لصندوق ضبط الإيرادات، راجع إلى الحاجة إلى تمويل عجز الميزانية الحاصل في ميزانيات الثلاث لنفس السنوات.

الشكل رقم (03): تطور إجمالي الادخار الوطني للفترة (2000-2014)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر+ الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر

و. معدل التضخم: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى وجود حالة عدم توازن في الاقتصاد الكلي للبلد، والذي من شأنه أن يعيق من جهود التنمية الاقتصادية والاحتمالات المستقبلية للنمو. من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن الجزائر تعرف معدلات تضخم في مستويات مرغوبة ومتحكم فيها، مع تسجيل ارتفاع محسوس له في سنة 2012 "الذروة"،أين وصل إلى 8,89% مقابل5,7% في 2011 و 2,94% كمتوسط للفترة الممتدة من 2000 إلى 2008. والتي تفسر بالتوسع النقدي الذي باشرته الجزائر بداية من 2001 وارتفاع كتلة الأجور والرواتب،[15] كما تفسر الذروة التاريخية المسجلة في سنة 2012 بالنسبة لمعدل التضخم بتزايد أسعار بعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 والذي ساهم بقدر كبير في تضخم الأسعار الداخلية في 2012 بنسبة (49,65%).[16] ليعاود المؤشر للاستقرار في حدود أقل من آخر سنة 2007 التي ارتفع فيها أكبر من 3,5%.

الشكل رقم (04): معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2014) (%)

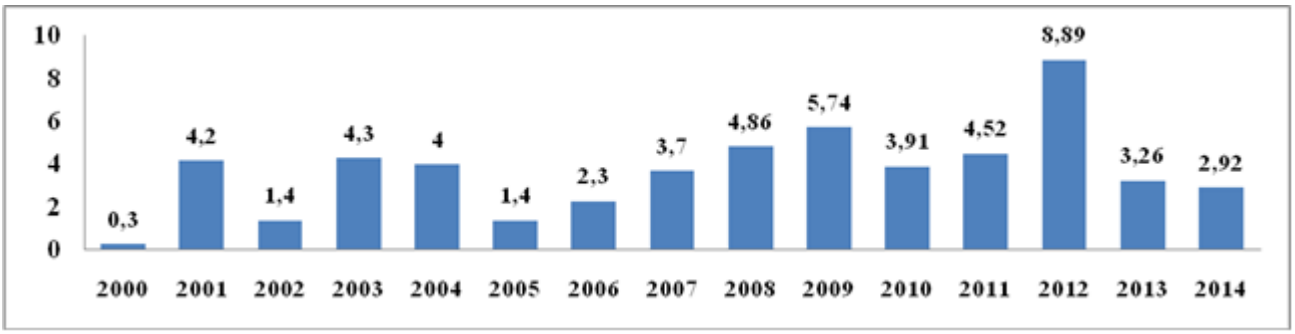

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر+ الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر

2.2.5. الأموال العامة المستدامة: يعمل هذا المؤشر على قياس مدى اعتماد البلد على الاقتراض الخارجي لتمويل مجمل مشاريع التنمية المسطرة، كما يحدد العبء الذي من المنتظر أن يحل على أجيال المستقبل.

الشكل رقم (05): نسبة الديون الخارجية على إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2014) (%)

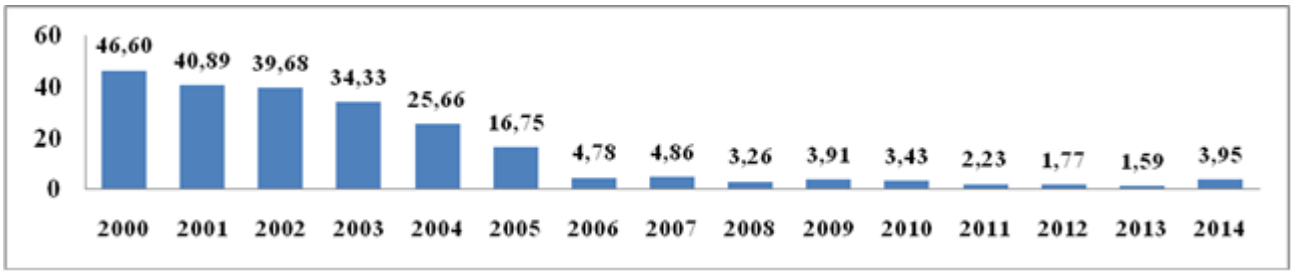

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر+ الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر.

الملاحظ من الشكل رقم (6) أن الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 عرفت ارتفاعا كبيرا للديون الخارجية مقارنة مع الفترة الممتدة من 2005 إلى 2011، حيث قدرت الديون الخارجية في سنة 2000 بـ: 25,261 مليون دولار لتنخفض في حدود 3,396 مليون دولار في نهاية سنة 2013، وتفسير ذلك هو مباشرة الجزائر على الدفع المسبق لديونها الخارجية (قبل حلول ميعاد التسديد)، وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى يعني أن ضخامة الاستثمارات التي أطلقتها الجزائر ممولة 100% من تراكم ادخارها الإجمالي واحتياطاتها النقدية من سنة إلى أخرى.

3.2.5. معدل العمالة: يشير هذا المعدل على فرص العمل التي أتاحتها الاستثمارات المنجزة من طرف كل بلد. بالنسبة للجزائر تشير الإحصائيات على أن معدلات العمالة تعرف ارتفاع متواصل ما بين سنة 2000 و2011 بدافع قوي من المعدلات النمو والاستثمارات المتزايدة، وكذا بسبب التدابير العامة لإدماج العاطلين وتشجيع التشغيل الذاتي وروح المقاولة. ففي سنة 2005 بلغ عدد السكان النشطين 9.492.508، ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 84.7% إلى 89.83% وانخفاض معدلات البطالة من 15.3% إلى 9.8% في سنة 2011، ويرجع ذلك إلى نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول (2001-2005) وكذلك البرنامج الخماسي لدعم النمو (2004-2009)، التي فتحت المزيد من مناصب الشغل القارة. إلا أن تراجع أسعار البترول في السنتين الأخيرتين من دراسة جعل الدولة تراجع احتياجاتها من العاملة، كما أوقفت العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة لضم أكبر عدد من المستخدمي، الأمر الذي خفض المؤشر إلى أقل من 90% في سنة 2014.

الشكل رقم (06): معدل العمالة للفترة (2000-2014)

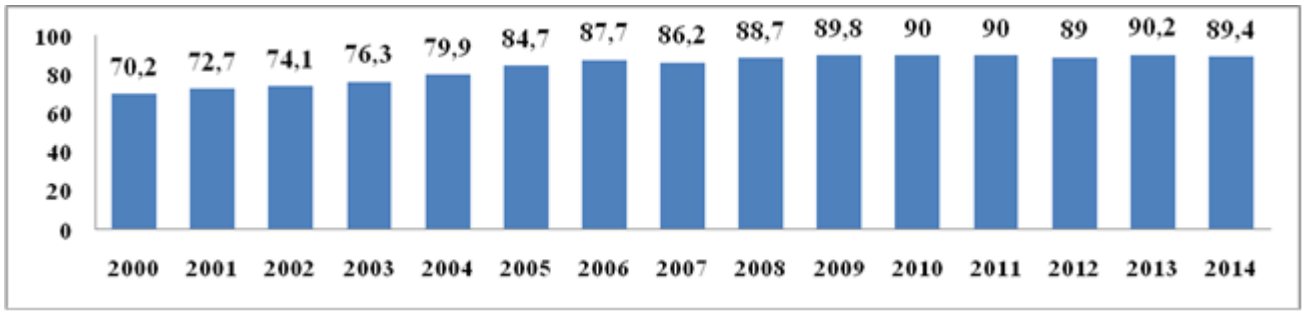

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء. الجزائر.

خلال فترة الدراسة، قامت الجزائر باستثمارات عمومية مهمة، في شراكة مع مستثمرين خواص، وطنيين وأجانب، وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نشير إلى (البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج الخاص بالسهول العليا، وبرنامج الطريق السيار شرق–غرب، وبرنامج حماية البيئة والنهوض بها) ، فمن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وحده تم إنشاء 728000 منصب شغل منها 477000 منصب دائم.[17]

4.2.5. السياحة: يقاس دور القطاع السياحي في خلق الثروة داخل أي اقتصاد معين عن طريق مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص عمل للتشغيل.

أ. نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الشكل رقم (12) تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج الإجمالي المحلي للفترة الممتدة من 2000 إلى 2012:

الشكل رقم (07):نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000–2011)

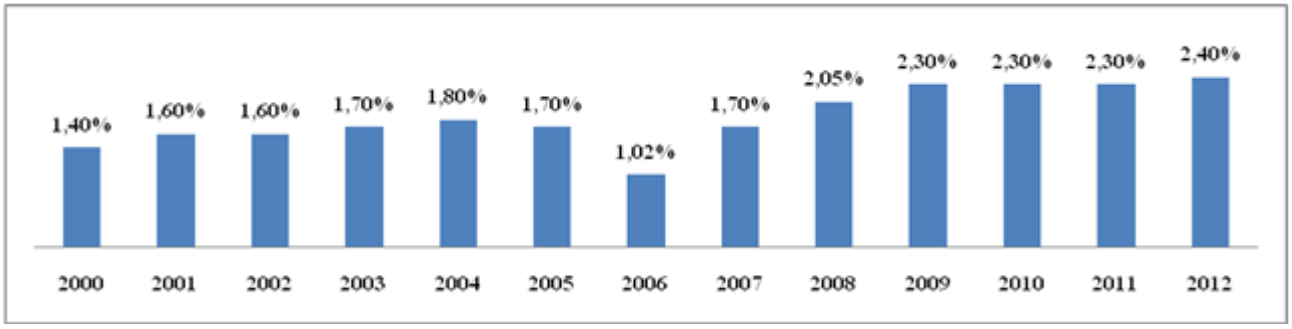

المصدر: مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

يبين الشكل رقم (12) أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ظلت تتراوح مكانها طيلة السنوات 2000 إلى 2007 حيث لم تتجاوز حاجز 1,8%، مع تسجيل انخفاض في سنة 2006 وصل إلى 1,02%.لتعرف النسبة ارتفاعا بداية من سنة 2008 وصلت إلى أقصاها في سنة 2012 بنسبة 2,4%. وعلى الرغم من ارتفاع النسبة بداية من سنة 2008 إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة، نضرا للمقومات التي تتمتع بها الجزائر في هذا مجال.

ب. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل: يوضح الشكل رقم (13) تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة الجزائري في توفير مناصب الشغل. حيث يعرف قطاع السياحة استقطاب أعداد متزايدة من المشتغلين، وهذا راجع إلى الاستثمارات التي باشرتها الجزائر في هذا المجال والتي تستقطب يد عاملة جديدة، إضافة إلى انتعاش القطاعات الأخرى ذات العلاقة مع قطاع السياحة كقطاع النقل والاتصال. حيث شهدت سنة 2008 نموا ملحوظا العمالة الخاصة بالمطاعم والفنادق حيث قدر عدد العاملين فيهما بـ: 320 ألف وظيفة أي بنسبة نمو وصلت إلى 56.6% وذلك مقابل 204,4 ألف في سنة 2007.

الجدول رقم(05): تطور مناصب الشغل في القطاع السياحي (2000-2011)

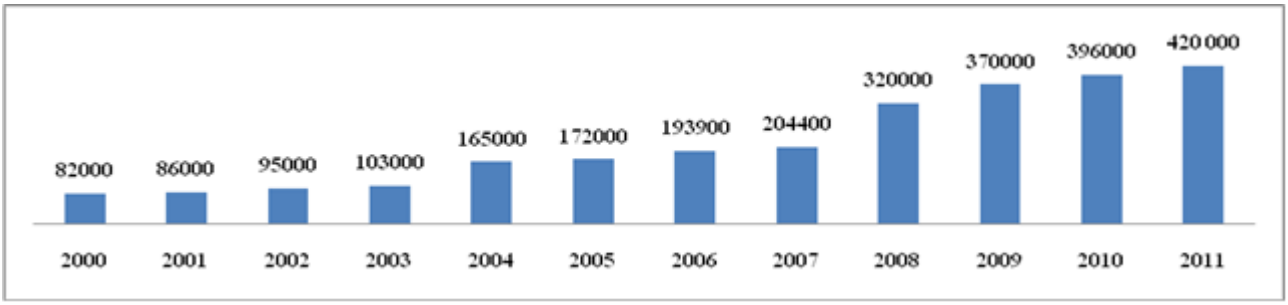

المصدر: مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

في نفس السياق سطرت وزارة السياحة برنامج أعمال من أجل تنمية هذا القطاع، وذلك في إطار المخطط التوجيهي لقطاع السياحة في آفاق 2025 الداخل في البرنامج الوطني لتهيئة الإقليم. والذي يهدف إلى جعل الجزائر أول قبلة للسياحة في المغرب العربي بحلول 2025 واستقطاب أكثر من 7 ملايين سائح. حيث شرعت الحكومة الجزائرية في إنشاء سبعة أقطاب موزعة على كافة التراب الوطني والتي تكون في شكل هياكل قاعدية ومرافق سياحية وتعزيز المنشآت السياحية غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السياح المحليين. (18)

3.5 . الشراكة العالمية: يتم قياس هذا المؤشر من خلال:

1.3.5. رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الشكل رقم (14) تطور الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر بديل عن مؤشر رصيد الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الإحصائيات إلى أن المؤشر عرف انخفاض بين سنتي 2000 و2002 متأثرا بارتفاع فاتورة الواردات بنسبة 38,61% وتراجع نمو الصادرات بنسبة 9,41%، ليعرف المؤشر ارتفاع إلى غاية سنة 2006 نتيجة انتعاش أسعار البترول وإيرادات الجزائر من المحروقات في هذه الفترة، ليعاود المؤشر إلى الانخفاض مدفوعا بالركود الذي خيم على قطاع المحروقات بداية من سنة 2006 ومتأثرا بانخفاض أسعار البترول في سنة 2009 أين سجل سعر 62,2 دولار للبرميل في هذه السنة. فاستمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 رمى بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني الأمر الذي يستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات، حيث سجل المؤشر أدنى قيمة له في سنة 2014 نتيجة تراجع صادرات الجزائر بنسبة فاقت 7%، وارتفاع واردات الجزائر التي فاقت 59019 مليون دولار محققات بذلك نمو قدره 8,52% مقارنة بسنة 2013، ونتيجة لهذه التطورات انخفاض الميزان التجاري للجزائر من 9,880 مليار دولار في سنة 2013 إلى 0,459 مليار دولار في سنة 2014. (19)

الشكل رقم (08): نسبة رصيد الميزان التجاري على إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2014)

الوحدة(%)

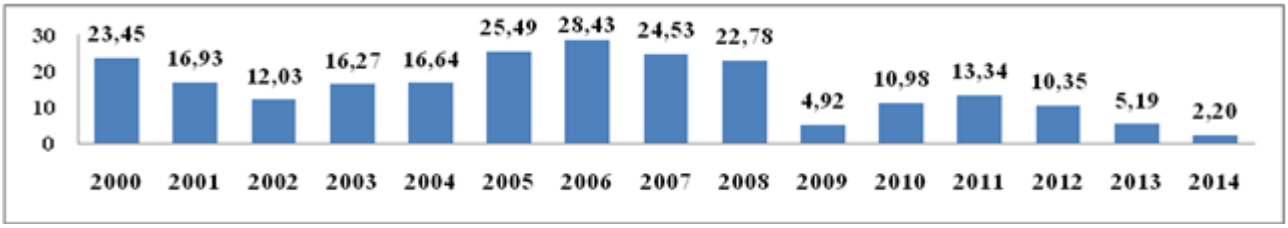

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء + بنك الجزائر.

2.3.5. نسبة الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي: يشير المؤشر إلى مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الأخرى. حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع المؤشر من سنة إلى أخرى ليسجل أعظم قيمة له في سنة 2008 بنسبة فاقت 69%، وهذا المؤشر بنسبة 30% ما بين سنة 2001 و2008، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المعتبرة لصادرات الجزائر من المحروقات، وارتفاع فاتورة الواردات التي تضاعفت بأكثر من مرتين بين سنة 2000 و2008، حيث انتقلت من 690,45 مليار دينار إلى 2 572,03 مليار دينار. ليعرف المؤشر انخفاض في حدود تسع وحدات ما بين سنة 2008 و2011، الأمر الذي يفسر بانخفاض الطلب على المحروقات مع تراجع أسعار البترول والتي وصلت في متوسطها إلى 62,2 دولار للبرميل في سنة 2009، بعدما سجل متوسط سعر 99,9 دولار للبرميل في سنة 2008، على عكس ذلك عرفت هذه الفترة نمو الواردات بنسبة 33,88% وقدر إجمالي فاتورة الواردات في سنة 2011 بـ: 3 442,55 مليار دينار.[20] كما حملت السنوات الأخيرة من الدراسة إنخفاض المؤشر بدرجة واحة عن كل سنة ليستقر في حدود 56,89% سنة 2014 نتيجة تراجع صادرات الجزائر من 71,736 مليار دولار في سنة 2012 إلى 60,129 مليار دولار سنة 2014.[21]

الشكل رقم (09): مؤشر الانفتاح الاقتصادي للجزائر للفترة الممتدة من (2000- 2014)

(%)

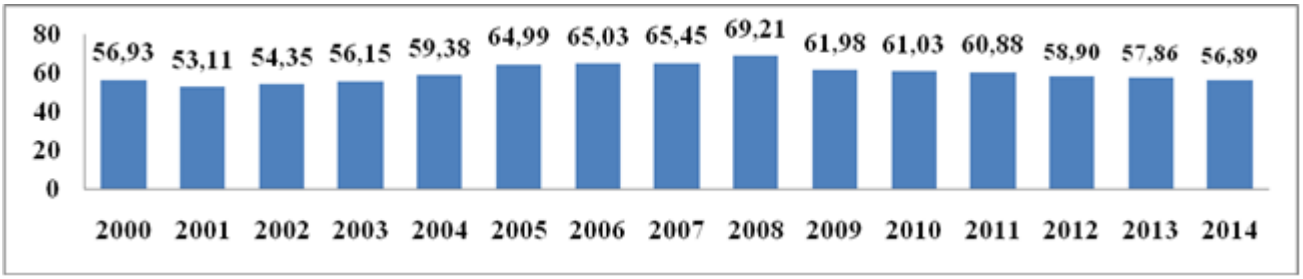

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء+ بنك الجزائر.

6.تحديات الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية

سمح التحليل الاقتصادي الموضوعي لجل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر بالوقوف على مجمل إنجازات الجزائر ومحاولاتها باللحاق بركب الدول المتقدمة، وذلك ببناء اقتصاد إنتاجي حقيقي. إلا أن استمرار الاعتماد السلبي على العوائد البترولية في تمويل أغلب المشاريع التنموية يجعل الجزائر عرضة للأزمات النفطية المتعلق بانخفاض أسعار

المحروقات على غرار ما حدث سنة 2006. من هذا المنطلق تواجه الجزائر جملة من التحديات تتعلق بالتنمية الاقتصادية الشاملة لجل قطاعات الاقتصاد الوطني.

1.6. تطوير وتنويع النسيج الصناعي: يوضح الجدول رقم (4) تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2011. والملاحظ أن القطاع الصناعي العام في انخفاض مستمر حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع القطاع الصناعي العام في جل سنوات الدراسة، كما أن قطاع الصناعي الخاص لا يشارك في النمو الاقتصادي العام للبلاد وذلك مع بداية سنة 2008. وفي هذا الشأن فإن الجزائر مدعوة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص أكثر فأكثر بالإضافة إلى تطوير النسيج الصناعي العام ليواكب التحولات العالمية والتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا الميدان، بهدف تغطية الطلب المحلي وتنويع الصادرات مستقبلا.

الجدول رقم (06):معدل النمو لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2011).

الوحدة(%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قطاع المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6	-2,6	-3.3
قطاع الزراعة	-5	13,2	-1,3	19,7	3	2	5	5	-5	20	6	10.3
قطاع الصناعي العام	-1,9	-1,3	-1	-3,3	-1,3	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	0,7	-2,5	3.8
قطاع الصناعي الخاص	5,3	3	6,6	2,9	2,5	1,7	2,4	3,2	0	0	0	0
قطاع البناء و الأشغال العمومية	5	2,8	8,2	5,5	8	7,1	11,6	9,8	9,8	8,7	6,6	3
قطاع الخدمات الغير الحكومية	2	6	5,3	4,2	7,7	6	6,5	6,8	7,7	8,8	6,9	6.9
قطاع الخدمات الحكومية	2	2,5	3	4,5	4	3	3,1	6,5	8,4	7	6	5.4
النمو الاقتصادي	2,2	2,59	4,7	6,9	5,19	5,09	2	3	2,4	2,1	3	2.6
النمو خارج قطاع المحروقات	1,2	5,5	5,3	6	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3	5,9	5.5

المصدر: معطيات البنك الدولي.

Algeria: Statistical Appendix Appendix International Monetary FundCountry Report No. 12/21, 2012,p06.

إن تطوير القطاع الخاص هو أمر بالغ الأهمية لدعم النمو والحد من البطالة. فالقطاع الخاص لا يزال ضيق نسبيا ومجزئا، وله قدرة محدودة على الابتكار، و في السنوات الأخيرة اتخذت السلطات مبادرات لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدت في ذلك تدابير لإعانتها وإعادة جدولة ديونها وحماية منتجاتها(عدم استيراد السلع الأجنبية المنافسة). ورغم هذه التدابير تبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات الطموحة لتعزيز نمو القطاع الخاص.

في هذا الصدد، ينبغي تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، إلا أن التدابير المتخذة في عام 2009 كان لها تأثير سلبي على المستثمرين الأجانب (49% للمستثمر الأجنبي،51% للمستثمر المحلي)، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.كما ينبغي على السلطات تقييم أثر هذه التدابير والنظر في استحداث المزيد من المرونة من أجل خلق بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

6. 3. تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات: يوضح الشكل رقم (21)متوسط هيكل صادرات الجزائر للفترة الممتدة من (2000 إلى 2011). والذي يوضح هيمنة صادرات المحروقات حيث تفوق ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات، و 5% الأخرى تتوزع بين الفوسفات والسلع الاستهلاكية.

الشكل رقم (10): متوسط هيكل صادرات الجزائر للفترة (2000-2011)

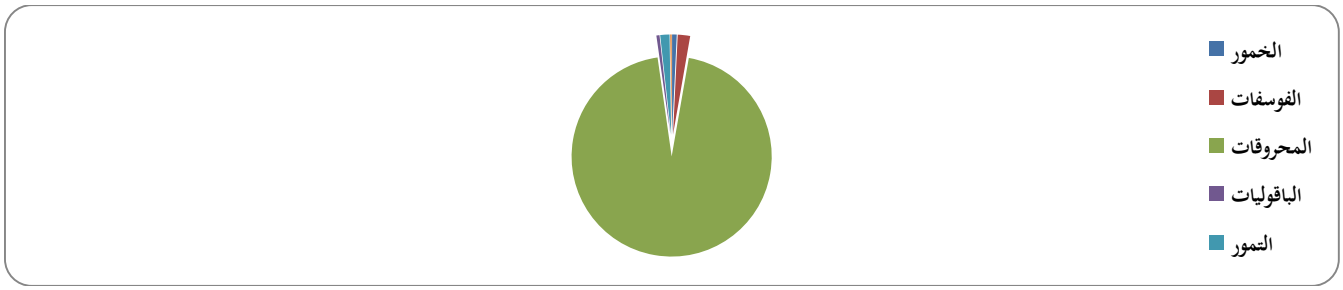

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر

مما سبق ينبغي على السلطات على المدى المتوسط التقليل من اعتماد الجزائر على قطاع النفط والغاز وتطوير القطاع الخاص لخلق المزيد من فرص العمل وتوفير فرص أفضل لجميع القطاعات بهدف تنويع الصادرات على المدى المتوسط والطويل.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج: بعد دراسة موضوع التنمية المستدامة والوقوف على جانبه الاقتصادي الذي يشكل أحد أهم أبعادها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية، توصلنا خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- التنمية المستدامة نموذج جديد للتنمية اكتملت جل أبعاده المرتبطة والمتشابكة فيما بينها، وتعلق الأمر بالبعد الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة احترام المعالم البيئية والمحافظة عليها لأجيال المستقبل؛
- إن وجود مؤشرات تعنى بقياس مدى تطور أو تخلف التنمية المستدامة خاصة في شقها الاقتصادي، عزز من طموح الدول خاصة النامية منها إلى تحقيق نتائج اقتصادية مرضية بالدرجة الأولى؛

- حققت الجزائر جل التوازنات الاقتصادية الموضحة بالارتفاع جل مؤشرات البنية الاقتصادية. التي تعود أساسا إلى ارتفاع إيرادات المحروقات بالدرجة الأولى؛
- إن انخفاض الكبير الذي عرفه مؤشر الأموال المستدامة(انخفاض المديونية الخارجية) عزز من المكانة الائتمانية الجيدة للجزائر؛
- إن إطلاق الجزائر لمشاريع التنمية الاقتصادية كان له الدور الفعال في ارتفاع نسب العمالة؛
- فيما يخص مؤشرات التوجه الإعلام والاتصال، فإننا نلاحظ أن هناك توسع كبير لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتمثلة في ارتفاع عدد مستعملي الهواتف النقال والتعميم التدريجي لاستعمال الانترنت؛
- قطاع السياحة في الجزائر قطاع فتي ما زال يخضع للتطوير المستمر؛
- للجزائر برنامج طموح للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عزز من تسريع انفتاح الجزائر على العالم الخارجي؛
- ساهم إطلاق الجزائر لثلاث برامج تنموية في الألفية الجديدة إلى ارتفاع استهلاكها لجل المواد الخام في مقدمتها الأسمنت. كما ساهم في نمو استهلاك الطاقة في من سنة إلى أخرى.

2. التوصيات: لقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التي نرى أنه من الضروري العمل بها من أجل بلوغ الأهداف التنمية الاقتصادية المرجوة مستقبلا:

- خلق فرص عمل جديدة وقارة في القطاع الصناعي والسياحي والاتصال؛
- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على التنويع؛
- تسريع وتعزيز عمليات تطوير القطاع الخاص؛
- تحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي، بهدف النهوض بالقطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد، ومحاولة تنويع الصادرات مستقبلا؛
- عصرنة وتطوير الجهاز المصرفي.

المراجع والهوامش:

1. Lavoisier, Revue Française de gestion, **le développement durable**, N152, Hermès, Paris, 2004, P:118.
2. Alain Beitone et d'autres, **Economie**, Dalloz, Paris, 2001, P: 27.
3. Corinne Gendron, **Le développement durable comme compromis**, Québec 2006, P:166.
4. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص13.
5. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص:157.
6. عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167، بيروت، يناير 1993 ، ص:239.

7. Maia David, **Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites**, Thèse de Doctorat en Economie, Ecole Polytechnique de Paris, Mai 2004.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **الأهداف التنموية للألفة في البلدان العربية– نحو 2015: الانجازات والتطلعات–**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1 بلازا الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

9. مريم مصطفى أحمد وإحسان حفظي: **قضايا التنمية في الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:189.

10. محمد محمود الإمام: **الطريق الرابع نحو تنمية تكاملية مستقلة– هموم إقتصادية عربية–**، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 2001، ص:88.

11. مريم مصطفى أحمد وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص:197.

12. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): **مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وربطها مؤشرات التنمية المستدامة العالمية**، الأردن ، سبتمبر2013. **www.escwa.un.org**

13. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الجزائر، 2004.

14. www.Premier-ministre.gov.dz**.**

15. The Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria, Report No. 05/50, 2005, P10.

16. http:// www.bank-of-algeria.dz.

17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **مشروع تقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية**، الجزائر، 2004.

18. مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر. www.mta.gov.dz**.**

19. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015، ص: 170.

20. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر. http://www.ons.dz

21. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015، ص: 170.